الرئيس الأسد يكلف خميس بتشكيل وزارة جديدة

الوطن– وكالات

كلف الرئيس بشار الأسد أمس وزير الكهرباء عماد خميس بتشكيل حكومة جديدة، خلفاً لوائل الحلقي.
وقالت وكالة «سانا» للأنباء: «أصدر الرئيس بشار الأسد اليوم (الأربعاء) المرسوم رقم ١٨٧ للعام ٢٠١٦ القاضي بتكليف المهندس عماد محمد ديب خميس بتشكيل الوزارة في الجمهورية العربية السورية».
وحسب الدستور، أصبحت الحكومة التي ترأسها الحلقي منذ صيف عام ٢٠١٢ حكومة تصريف أعمال منذ أن أدى أعضاء مجلس الشعب الذين انتخبوا في نيسان الماضي، اليمين الدستورية في السادس من الشهر الجاري. وكانت قناة «روسيا اليوم» نقلت مطلع الأسبوع الحالي عن «مصادر» بأنه سيتم تكليف خميس بتشكيل الحكومة السورية الجديدة. لكن وكالة «سانا» نقلت آنذاك عن مصدر إعلامي نفيه صحة الخبر.
وحينها تحدثت المصادر وفق «روسيا اليوم» عن أن طاقم خميس الحكومي يضم ١٢ وزيراً جديداً، مع احتفاظ الوزارات السيادية بوزرائها الحاليين وهم: وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم، وزير الداخلية محمد الشعار، وزير الدفاع فهد جاسم الفريج، ووزير المالية إسماعيل إسماعيل.
وسيدخل إلى الحكومة الجديدة حسب مصادر «روسيا اليوم» كل من فارس الشهابي نائباً لرئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية – وزيراً للصناعة، حيان سليمان وزيراً لاقتصاد، بشر الصبان وزيراً للإدارة المحلية، محمد جهاد اللحام وزيراً للعدل، هلال هلال وزيراً للاتصالات، نصوح سمسمية وزيراً للكهرباء، السفير علي عبد الكريم وزيراً للإعلام، راما عزيز وزيرة للزراعة، عماد الأصيل وزيراً للتجارة الداخلية وحماية المستهلك، فاديا ديب وزيرة للصحة، فرح المطلق وزيراً للتربية. وبذلك يحتفظ كل من وزراء النفط سليمان عباس، والتعليم العالي محمد عامر ماريديني، والمصالحة الوطنية علي حيدر، والثقافة عصام خليل، والأشغال العامة حسن عرنوس، والشؤون الاجتماعية ريما القادري، والعمل خلف العبد الله، والنقل غزوان خيربك، والإسكان محمد وليد غزال، والموارد المائية كمال شيخة، والأوقاف محمد عبد الستار السيد، والتنمية الإدارية حسان النوري، والبيئة نظيرة سركيس، والسياحة بشر اليازجي بحقائبهم.
وشغل خميس منصب وزير الكهرباء في الحكومات المتعاقبة منذ ٢٠١١، وهو في عداد الشخصيات التي فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات عليها عام ٢٠١٢، ومنع بموجبها منحه تأشيرة دخول إلى دول الاتحاد.
وخميس من مواليد ريف دمشق ١٩٦١/٨/١ حاصل على إجازة في الهندسة الكهربائية عام ١٩٨٤ وعلى درجة الماجستير في مجال الطاقة من جامعة دمشق.

رئيس الوزراء المكلف عماد خميس

حاصل على شهادات في دورات اختصاصية منها دورة الإدارة الوسطى وإدارة الكوارث إضافة إلى دورات في الإدارة الإستراتيجية وإدارة الوقت من المعهد العالي لإدارة الأعمال «هيبا» ودورة في تنمية المهارات القيادية وشارك في ١١ مؤتمراً حول سياسات الطاقة خارج سورية.
كلف بتسيير أمور شعبة الكابلات الأرضية في الشركة العامة لكهرباء دمشق بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٤ وتسيير أمور دائرة الصيانة في الشركة العامة لكهرباء دمشق بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٧ وتسيير أمور مديرية التشغيل في الشركة العامة لكهرباء دمشق بين ١٩٩٧ و٢٠٠٠ ومديراً لخدمات الطاقة في وزارة الكهرباء ومهندساً مع مشروع حفظ الطاقة الممول من الأمم المتحدة بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٣. كما كلف بتسيير أمور مديرية التشغيل ومعاوناً للمدير العام للشركة العامة لكهرباء محافظة ريف دمشق بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥.
كما كلف مديراً عاماً للشركة العامة لكهرباء محافظة ريف دمشق بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٨ ومديراً عاماً للمؤسسة العامة لتوزيع واستثمار الطاقة الكهربائية بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١١ وتم إيفاده بـ١٦ مهمة خارج القطر لاختبار تجهيزات تابعة للمنظومة الكهربائية وشارك بعدة مؤتمرات داخلية وخارجية ذات صلة بعمله في وزارة الكهرباء.
وخميس عضو عامل في حزب البعث العربي الاشتراكي منذ عام ١٩٧٧ وعضو قيادة قطرية للحزب منذ عام ٢٠١٣ وحتى اليوم وهو عضو في نقابة المهندسين. متزوج ولديه ثلاثة أولاد.

سورية تدين بشدة الاعتداء الإرهابي في الأردن وتجدد تأكيد استعدادها «للتعاون مع الأشقاء» في مكافحة الإرهاب

وكالات

أدانت دمشق أمس بشدة الاعتداء الإرهابي الذي استهدف موقعاً عسكرياً أردنياً الثلاثاء، وأعادت التذكير بمدها اليد لـ«الأشقاء» من أجل التعاون في مكافحة الإرهاب.
وأعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية أمس الأول مقتل ستة عناصر من الجيش الأردني وإصابة ١٤ آخرين جراء هجوم بسيارة مفخخة استهدف نقطة عسكرية متقدمة لخدمات النازحين عند الساتر الترابي لمنطقة الرقبان الحدودية مع سورية. واتهمت السلطات الأردنية تنظيم داعش بالوقوف وراء الهجوم، وذكرت أن المتطرفين شنوا الهجوم انطلاقاً من المخيم الذي أقامه نازحون سوريون في المنطقة الحدودية بين سورية والأردن، ويحمل اسم المنطقة، الرقبان.
وأعلن مصدر رسمي في وزارة الخارجية والمغتربين أن سورية تدين بشدة الاعتداء الإرهابي الذي وقع في الأردن أمس الأول، ولفت المصدر في تصريح نقلته وكالة «سانا» للأنباء، أن بلاده «تعرب عن مواساتها وتعاطفها مع الشعب الأردني الشقيق وعائلات الضحايا الثكلى».
وأشار المصدر إلى أن اعتداء الرقبان «يؤكد مجدداً أن الإرهاب لا حدود له، ولا أحد بمنأى عنه»، معيداً إلى الأذهان أن سورية نبهت «مراراً إلى أن الإرهاب سيرتد على داعميه»، وفي الوقت نفسه «أكدت على الدوام استعدادها للتعاون مع الأشقاء في مكافحة الإرهاب وحماية أمن واستقرار المنطقة». في غضون ذلك، أدان تيار «الغد» المعارض بأشد العبارات تفجير الرقبان، وعزّى الأردن «قيادة وشعباً في استشهاد ستة من حرس الحدود الأردني»، متمنياً الشفاء العاجل للجرحى، واعتبر أن المجرمين الذين نفذوا هذا العمل الإرهابي هم أعداء للشعبين السوري والأردني على حد سواء، ويجب ملاحقتهم وتقديمهم إلى العدالة.
وعقب التفجير، أعلنت الحكومة الأردنية إغلاق كامل حدودها مع سورية والعراق ووقف إنشاء مخيمات جديدة للاجئين السوريين في المملكة.
وتمنى التيار الذي يتزعمه الرئيس السابق للائتلاف المعارض أحمد الجربا، في بيان نشره أمس، ونقله موقع «اليوم السابع»، ألا «تؤثر تلك الأعمال المدانة في أوضاع اللاجئين السوريين الهاربين من بطش النظام وداعش».
كما أصدرت قيادة «الجبهة الجنوبية» التابعة لمليشيا «الجيش الحر»، بياناً توجهت فيه بالتعازي إلى المملكة الأردنية «ملكًا وحكومةً وشعباً ومن قادة الجيش الأردني»، بعد التفجير الإرهابي.
بدوره، اعتبر عضو الأمانة العامة للحزب العربي الديمقراطي الناصري أحمد حسين أن التفجير يهدف إلى دفع الأردن إلى التورط في معارك داخل سورية، وذكر في هذا الصدد بالتحديد، أميركا، السعودية، قطر وتركيا.

جودة: لانريد القول إنهم جميعاً من داعش ولكن «على الحدود» والسيارة انطلقت من سورية

وكالات

صرح وزير الخارجية الأردني، ناصر جودة، أن السيارة المفخخة التي استهدفت موقعاً عسكرياً متقدماً لخدمات اللاجئين السوريين في منطقة الرقبان في شمال شرق الأردن قرب الحدود السورية، الثلاثاء، وأدت إلى مقتل ستة أشخاص وإصابة ١٤ آخرين، انطلقت من الجانب السوري للحدود.
وفي مقابلة له مع شبكة «CNN» الإخبارية الأميركية، أمس، قال جودة: «هذا هو أول هجوم من نوعه على حدودنا، وهذه هي المرة الأولى لتفجير انتحاري بسيارة ملغومة، وكما تعلمون سيشهد العالم على كفاءة قواتنا المسلحة وحرس الحدود لدينا، وأجهزتنا الأمنية، ولكن هذه حرب، كما قلت، وهؤلاء الناس لا يمكنهم التسلل، لقد هاجموا المركز الحدودي وفقدنا ستة شبان شجعان وأصيب ١٤ آخرون كما قلت، هذه منطقة خطرة لم يأتوا من داخل مخيم اللاجئين في الأردن، ما شهدناه خلال الأشهر القليلة الماضية، هو عبارة عن مجموعة من الناس التي تأتي من شمال وشمال شرقي سورية، من الرقة والحسكة ودير الزور، نحن لا نريد التعميم والقول إن كلهم من تنظيم داعش، المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، لكنهم على الحدود تماماً، كنا تحت الكثير من الضغط من المجتمع الدولي للسماح لمجموعة من الناس بالدخول إلى الأردن من دون فحص دقيق».
وأضاف جودة: «نحن لسنا بحاجة إلى حادث مريع، مثل اليوم، لكي يفهم الناس أن لدينا احتياجات أمنية وأننا قمنا باستيعاب ١,٣ مليون سوري، بالنسبة لبلد مثل الأردن مع موارده الشحيحة، أعتقد أنه يفعل أكثر بكثير من العديد من البلدان القوية اقتصادياً وسياسياً».
يشار إلى أن رئيس هيئة الأركان المشتركة، ومستشار العاهل الأردني للشؤون العسكرية، الفريق أول الركن مشعل محمد الزين، أصدر في وقت سابق من يوم الثلاثاء، أمراً باعتبار المناطق الحدودية الشمالية والشمالية الشرقية مناطق عسكرية مغلقة، وتعليمات بالتعامل مع أي تحركات للآليات والأفراد ضمنها دون تنسيق مسبق باعتبارها أهدافاً معادية.

من تشييع أحد ضحايا التفجير الإرهابي على الحدود (رويترز)

وكانت السلطات الأردنية أعلنت رسمياً، الثلاثاء، اتخاذ سلسلة من التدابير رداً على هجوم الرقبان وتشمل التوقف عن إنشاء أي مخيمات لجوء جديدة للسوريين، والتوقف عن التوسع في أي من المخيمات القائمة التي تستقبل اللاجئين.
وجاء الموقف الرسمي على لسان وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال، بعد زيارته العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، وسبقها إعلان القوات المسلحة الأردنية إغلاق المنطقة العسكرية التي تشملها المنقطة الشمالية للمملكة والمنطقة الشمالية الشرقية بالكامل.
وأوضح المومني حسب الـ«CNN» أن الحكومة الأردنية الآن بصدد مناقشة المنظمات الدولية حول آلية اتخاذ إجراءات جديدة لإدخال المساعدات إلى المخيم الحدودي.
ووفقاً للمعلومات الرسمية، انطلقت السيارة المفخخة التي هاجمت الساتر الترابي من داخل المخيم وعبرت إحدى النقاط الإنسانية التي تستخدم لإيصال المساعدات للاجئين السوريين في المخيم الحدودي إلى الشمال الشرقي من المملكة.
وأضاف المومني حول احتمال ترحيل الحكومة الأردنية لاجئي المخيم، إن الحكومة ستكتفي فقط بوقف التوسع وإنشاء المخيمات الجديدة، ووقف دخول اللاجئين إثر إعلان المنطقة منطقة عسكرية مغلقة.

قولاً واحداً

هل سيصبح الإرهاب معرفاً؟

عبد المنعم علي عيسى

من الناحية العملية إن الأنظمة أو الحكومات ليست هي من يحدد الخيارات الفكرية أو حتى نمطية الحياة التي يحياها الأفراد أو المجتمع في بلدين أو بلدان معينة، ومن يحدد هذه الخيارات الأخيرة (وتوابعها من الأحزاب والمنظمات والحركات) هي النخب الفكرية وتحديداً منها من يتربع على الذروة في مرحلة ما من المراحل أو في عصر معين وعلى عاتق هذا الأخير تقع عمليات الإجابة عن أسئلة عصره الملحة وهذه الأخيرة تشكل الأرضية التي تتحدد على أساسها ملامح الحياة وطبيعة الأفكار السائدة بل تتحدد طبيعة المزاج السائد بما فيه العادات والتقاليد الاجتماعية وأنواع الثياب التي يرتديها الناس.
قبل أن نذهب إلى ما نحن ذاهبون إليه نرى من المفيد أن نقول إننا في منطقتنا لا نزال نعيش اليوم في الذروة الفكرية التي وضعها (وتربع عليها) كل من جمال الدين الأفغاني وتلميذه محمد عبده وهي على أهميتها في حينها لم تزل تمثل الخزان الذي نستمد منه أفكارنا وتصوراتنا لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية وفي الذروة من هذه الأخيرة تأتي مسألة عجز النخب الفكرية مثل (فرج فوده، نصر حامد أبي زيد، صادق جلال العظم) عن إنتاج منهج معرفي متقدم يفوق نظيره في القرن التاسع عشر يجيب عن أسئلة العصر الراهن وليس الماضي ويحمل في مساره المهام الملقاة تاريخياً على عاتقه.
في منتصف الثمانينيات تحديداً ١٩٨٦ وفي أتون اختلاط الحابل بالنابل بين مفاهيم مقاومة الاحتلال والإرهاب أطلق الرئيس الراحل حافظ الأسد (ت ٢٠٠٠) دعوة لانعقاد مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب على الرغم من أن أميركا لا يمكن أن تذهب باتجاه خسارة سيف قاطع مسلط على الرقاب التي تهدد المصالح الأميركية في أي مكان على امتداد هذا العالم وفي أي زمان كان.
مناسبة هذا الكلام هو أن المفكر الأميركي نعوم تشومسكي (الذي تربع على ذروة الفكر الغربي جنباً إلى جنب مع صموئيل هنتغتون وفرانسيس فوكوياما) كتابه الأخيرة «من يحكم العالم؟».
الكتاب على درجة عالية من الأهمية وما يهمنا منه هو في عجالتنا هذه هو ما ذهب إليه في تعاطيه مع مسألة الإرهاب التي تعتبر اليوم الخطر الأكبر الذي يهدد الحضارتين الغربية والإنسانية، يقول: تشومسكي إن الموازن الأخلاقي للحضارة الغربية (الأميركية تحديداً) بات يواجه تناقضاً أساسياً خطيراً ما لم يستطع حراك الأمة إيجاد حلول له فإنه يهدد الحضارة الإنسانية برمتها، هذا التناقض ناجم من ازدواجية المعايير التي تتعاطى واشنطن عبرها مع فصائل الإرهاب فهي (الأمثلة لتشومسكي) تقول إن عملية تفجير المارينز في بيروت ١٩٨٣ هي إرهاب موصوف إلا أنها لم تعتبر مجازر صبرا وشاتيلا ١٩٨٣ كذلك، وهي اعتبرت أن عملية ١١ أيلول ٢٠٠١ إرهاب مؤكد إلا أنها لم تقل إن ما دعمته في التشيلي ١١ / ٩ / ١٩٧٣ كان كذلك فقد قام الجنرال أوغستو بينوشيه المدعوم أميركيا بانقلاب على الزعيم اليساري سلفادور الليندي حيث سيقوم (قائد الانقلاب) بإعدام ثلاثة آلاف مواطن في الساعات الأولى من نجاح الانقلاب ولم يقف الأمر عند ذلك فقد قال الرئيس ريتشارد نيكسون في تبريره للموقف الأمريكي الذي اعتبره في إطار (قتل الفيروس قبيل أن ينتشر) ليخلص (تشومسكي) إلى القول: إن أمريكا باتت تتراصف جنباً إلى جنب مع المنظمات الإرهابية الموصوفة عبر تصنيفها لتلك المسألة إلى إرهاب (حميد) وإرهاب (شرير) فهي تقول إنها تمارس الإرهاب الحميد والمنظمات الإرهابية أيضاً تقول إن ما تمارسه وإن كان يؤدي إلى إراقة الدماء إلا أن الغايات المرجوة منه هي غايات نبيلة، ليخلص تشومسكي إلى القول إن هذا التناقض الأخير أفضى إلى تناقض لا يقل خطورة هو الآخر فقد ذهبت الولايات المتحدة في سياق حربها المعلنة على الإرهاب إلى ممارسة القوة المفرطة التي ستكون لها تداعيات خطرة على الداخل الأميركي ومنظومة القيم الأخلاقية.
عندما يقول تشومسكي إننا بتنا بحاجة إلى تعريف الإرهاب فهذا يعني ضرورة ذاتية ملحة تعادل عشرات أضعاف دعوات الدول ويجب أن نتوقع اندفاعة أميركية في هذا السياق لكن ليس قبل «تمهيد الأجواء»!.

اتصل بلافروف وبحثا آفاق استئناف مباحثات جنيف

كيري التقى وفداً من موقعي «الوثيقة المنشقة».. وبايدن ينتقدهم ويؤكد: التدخل العسكري ليس أسلوباً صحيحاً

بينما التقى وزير الخارجية الأميركي جون كيري عدداً من الدبلوماسيين ممن سطروا ما بات يعرف بـ«الوثيقة المنشقة» المعترضة على سياسة إدارة الرئيس باراك أوباما تجاه سورية، انتقد نائب الرئيس الأميركي جوزيف بايدن هؤلاء الدبلوماسيين، على حين أعربت روسيا عن صدمتها من دعوتهم إلى حل عسكري في سورية.
ولم يكد كيري يفرغ من اتصال هاتفي مع نظيره الروسي سيرغي لافروف تطرقا فيه إلى آفاق استئناف محادثات جنيف السورية، حتى اجتمع بوفد من موظفي وزارة الخارجية ممثلين عن ٥١ دبلوماسياً يعملون على الملف السوري، وقعوا على رسالة بعثت عبر قناة خاصة بالوزارة، تطالب الإدارة الأميركية بدور عسكري لبلادهم من خلال قصف مواقع للجيش السوري بهدف الضغط على دمشق كي تلين مواقفها فيما يتعلق بوقف العمليات القتالية وإفساح المجال أمام إطلاق المرحلة الانتقالية. وكان وزير الخارجية الأميركي وصف الرسالة الإثنين بأنها «جيدة جداً».
وقال المتحدث باسم الخارجية الأميركية جون كيربي إن جلسة الوزير مع الوفد، التي استغرقت «ثلاثين دقيقة أو أكثر»، كانت مخصصة بشكل رئيسي «للاستماع»، لكن كيري أبدى وجهة نظره أيضاً وشرح الموقف الأميركي من القضية السورية.
وقال كيربي في موجز أمام الصحفيين: «كان هناك نحو ١٠ أشخاص، وكما تفهمون بأنفسكم هذه المجموعة (التي كتبت الرسالة) كبيرة للغاية، ما يجعل إجراء لقاء مع جميع أعضائها أمراً مستحيلاً». ولم يعلق على المضمون السري للرسالة. وأضاف «أعتقد أن وزير (الخارجية) شعر بأن المحادثة جيدة وكان يجب أن تحصل»، لافتاً إلى أن كيري «أبدى تقديراً لوجهة نظرهم».
وأوضح المتحدث، بعدما كرر شعار الدبلوماسية الأميركية بأن لا حل عسكرياً للأزمة السورية، أنه سيكون «من التهور واللامسؤولية (...) عدم النظر في جميع الخيارات»، مضيفاً إن «تلك الخيارات تؤخذ دائماً بالحسبان».
وقبل لقائه هذا الوفد اتصل كيري بنظيره الروسي، وبحثا «تعزيز اتفاق وقف الأعمال القتالية في آن واحد مع محاربة الإرهابيين التي لا هوادة فيها». وطالب لافروف بعدم التغاضي عن جبهة النصرة «التي تستغل في أعمالها مجموعات المعارضة التي تراهن على الولايات المتحدة بل يتعاون بشكل وثيق معها»، واشترط لاستئناف محادثات جنيف تراجع «المعارضة عن الممارسة الفاسدة لعرض شروط مسبقة، والتي تتعارض مع قرارات مجلس الأمن الدولي»، في إشارة إلى «الهيئة العليا للمفاوضات».
وقال عدة مسؤولين أميركيين إنهم لا يتوقعون أن تؤدي «الرسالة المنشقة»، إلى تغيير سياسة الرئيس الأميركي باراك أوباما.
وترتكز سياسة أوباما تجاه سورية على هدف تفادي تورط عسكري أكثر عمقاً في الشرق الأوسط وتتعرض لانتقادات واسعة تصفها بأنها مترددة وتتفادى المخاطرة. وتركز تدخل أوباما المحدود على قتال تنظيم داعش الذي سيطر على مناطق في سورية والعراق.
وصعد البيت الأبيض من مواجهته للدبلوماسيين الذين سربوا رسالتهم إلى الصحافة الأميركية قبل أيام. وانتقد نائب الرئيس الأميركي هؤلاء الدبلوماسيين. وقال في لقاء تلفزيوني إنه والرئيس أوباما، مستعدين دائماً للاستماع لوجهات نظر جميع الدبلوماسيين، لكنه اعتبر أن «المذكرة لن تترتب عليها نتائج مفيدة فيما يتعلق بسورية».
وأكد بايدن أنه لا يوجد حل وحيد لوقف الحرب في سورية، وحل المشاكل التي تعاني منها، مؤكداً في معرض رده على دعوتهم لقصف مواقع الجيش السوري أن «التدخل العسكري ليس أسلوباً صحيحاً». وأشار إلى أن المذكرة، لا تحمل أي اقتراحات ملموسة، كما أكد معارضته للتدخل العسكري في سورية وليبيا.
في موسكو، أعربت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا عن صدمتها حيال دعوة الدبلوماسيين الأميركيين موقعي «الوثيقة المنشقة» إلى حل الأزمة السورية بالقوة، عن صدمتها، لأن هذه الرسالة وقعت من دبلوماسيين، أي من أولئك الذين يجب أن يعملوا على إيجاد تسوية سياسية سلمية.
وقالت زاخاروفا للصحفيين: «شهدنا العديد من الأزمات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتؤدي السبل العسكرية إلى تفاقمها فقط، وكلنا نرى ذلك في العراق وليبيا وإلخ. والأهم هنا أن العالم بأكمله أدرك أن الولايات المتحدة، رغم إيديولوجيتها، تعترف بأن هذا النهج المختار خاطئ. فلماذا نضيع ٥ أو ١٠ سنوات من جديد لكي نعترف بعد ذلك بأخطائنا؟».
وأشارت إلى أن هناك في واشنطن أيضاً من يدعو إلى الحوار السياسي، وأن موسكو تفعل كل ما بوسعها من أجل دعم هذا الفريق الثاني ونهجه.
(روسيا اليوم – أ ف ب– الأناضول – رويترز)

بسبب الخسائر المتواصلة و«سيطرة النظام» على مساحات جديدة

مبادرة لتشكيل «الجيش الواحد» في الغوطة الشرقية والفصائل توافق

الوطن

أطلقت ما يسمى «رابطة الإعلاميين» في غوطة دمشق الشرقية مبادرة جديدة لتشكيل ما سمته «جيشاً واحداً» من الفصائل المسلحة الأمر الذي وافقت عليه الأخيرة.
تأتي المبادرة في وقت انخفضت فيه الثقة بين بعض الفصائل جراء النزاعات على النفوذ في الغوطة الشرقية التي كان آخرها الاقتتال بين ميليشيا «جيش الإسلام» من جهة و«فيلق الرحمن» وجبهة النصرة فرع القاعدة في سورية من جهة ثانية والتي أدت إلى مقتل أكثر من ٧٠٠ مقاتل.
وقال، حسب مواقع إلكترونية، رئيس الرابطة «هادي أبو ريان» مشيراً إلى الأسباب التي تدعوهم إلى تشكيل «جيش واحد»: إن هناك الكثير من النقاط في هذا السياق أهمها الخطر المحدق بأهالي وسكان الغوطة الشرقية، من ضربات ونية «النظام» لاجتياح الغوطة في أقرب فرصة، واستمرار قضم الأراضي والمواقع من «النظام» وبشكل تدريجي، وعدم إمكانية حسم العمل العسكري على الجبهات بشكل متفرق، ولعب الدور الأبرز وجود نزاع داخلي بين الفصائل العسكرية في الغوطة، وأيضاً خطر تقسيم الغوطة بين الفصائل ما يسهل سيطرة «النظام» والقوى الخارجية عليها فراداً. وذكر أبو ريان، أن خسائر الاقتتال الداخلي كانت أحد أهم الدوافع لطرح المبادرة، على حين إنه لخص الخسائر بعدة نقاط أهمها كما ذكرها، أكثر من ٢٧٠٠ عائلة نازحة من القطاع الجنوبي، وبلدات تتمتع بموقع إستراتيجي مهمّ سقطت بيد «النظام»، و«النظام» بات على مشارف جسرين والمحمدية وتل فرزات والنشابية، والمساحات الخضراء كلها مهددة.
وأشار إلى أن خسارة الغوطة الشرقية بلغت مليون دولار بعد سقوط القطاع الجنوبي بسبب سيطرة «النظام» على ٤٠ ألف دونم من القمح و١٠٠ ألف شجرة مثمرة، بسبب الاقتتال في الغوطة، وكذلك باتت الجبهات تفتقر إلى خيرة المقاتلين، وخسارة كوادر من الدفاع المدني والطبي، إضافة إلى تهجير نخب وكوادر من الغوطة، وفقدان الثقة بالفصائل كلها وبأمنييهم وبعض قاداتهم، بحسب أبي ريان.
وأوضح أبو رايان أن «الحالة الفصائلية هي التي أوصلتنا إلى نزاع، والنزاع يعني الفشل وذهاب القوة (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم)، لذا انطلقت الفكرة التي نراها الحل الجذري الوحيد وتتلخص رؤيتها بـ«إنشاء جيش موحد ثوري قوي قوامه الفصائل المقاتلة الثورية على أرض الغوطة الشرقية، وتحت قيادة واحدة، وليكون هذا الجيش قادراً على تخطيط وقيادة وتنفيذ الأعمال القتالية المسندة، وتحقيق النصر وحسم المعركة بدخول دمشق وإسقاط النظام».
وذكر أبو رايان أنهم في لجنة المبادرة أرسلوا شرحاً مفصلاً عن المبادرة للفصائل العسكرية، فقامت بدورها الفصائل بإرسال رد مكتوب بالموافقة على الفكرة من حيث المبدأ، «وهم الآن بصدد الانتقال للمرحلة الثانية، وهي التنسيق لإيجاد ممثلين حقيقيين عن الفصائل والقاعدة الشعبية الضاغطة، حيث سيتم تشكيل لجنة مهنية تخصصية (تكنوقراط) لوضع تصور ورؤية وخطوات العمل لمشروع الجيش الواحد». ولفت إلى أن «هذه اللجنة مؤلفة من سبعة أشخاص مع رئيسهم وباختصاصات «مجاز ركن عسكري– مجاز في العلوم السياسية– مجاز في الاقتصاد– مجاز في القانون والشريعة– مجاز في الإدارة– خبراء في الشؤون العسكرية المدنية عدد ٢».
وأوضح أبو رايان أنه «بعيداً عن إرادة الفصائل والمجتمع المدني لهذه المبادرة في الواقع تحتاج إلى عمل دؤوب وإصرار وقوة ساندة للوصل بها إلى بر الأمان وتحقيقها، لذا فالمبادرة تتم إدارتها بشكل يحافظ على اللجنة كطرف ثالث ويمنع الفصائل من جلب واستقطاب لجنة الرابطة المتخصصة بعمل المبادرة، حيث دخلت رابطة الإعلاميين في الغوطة الشرقية كطرف ثالث بعد طرح عدد من الإعلاميين الفكرة ووافق عليها ٨٢ إعلامياً، ثم تبناها مجلس إدارة الرابطة، وتواصل مع الفصائل وأرسل لهم البيان الخاص بمبادرة الجيش الواحد، وتم أخذ الموافقات المكتوبة على قبول الفكرة، حيث بدأت الفكرة بتاريخ ٤ حزيران الجاري وتم الحصول على الموافقات بتاريخ ١٠ حزيران».
وتضم لجنة «رابطة الإعلاميين» الخاصة بمبادرة «الجيش الواحد» أعضاء مجلس الإدارة في الرابطة وعددهم ١٠ أعضاء مع الاستعانة ببعض أعضاء الرابطة.
وعقدت «رابطة الإعلاميين» اجتماعاً استثنائياً خاصاً لتفويض وتمثيل لجنة المتابعة الخاصة بمبادرة الجيش الواحد، وفي هذا الاجتماع حصلت على شرعية العمل والتفويض الواضح للتواصل مع الفصائل والفعاليات للضغط عليهم للتوجه للعمل المشترك الذي يصب بمصلحة الجيش الواحد.